

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 3 (2008) :1 - 33
www.univ-ghardaia.dz/index.php/dz/component/content/article?id=130

# النظام النقدي الأوروبي

أ/ ماجدة مدوخ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الأغواط

ملخص:

إن النظام النقدي الأوروبي فكرة تعود جذورها الأولى إلى الخمسينيات من القرن العشرين، وتجسَّدت هذه الفكرة لتصبح حقيقة ملموسة في عملة موحّدة لدول هذا النظام بعد جهد وفير وعمل جاد، ليمسي فيما بعد معضلة القرن الواحد والعشرين.

مقدمة:

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث، ويعتبر الاتحاد النقدي الاوروبي من أبرزها في الوقت الراهن، فقد جاء كوليد لعولمة الاقتصاد والتوجه نحو التحرر المالي والاندماج النقدي، حيث أدركت الدول الاوروبية هذا التحول في الاقتصاد العالمي وسعت منذ سنوات لانشاء هذا الاتحاد بعد سلسلة من الاتحادات الجزئية والاتفاقيات الثنائية.

ولقد تمخض عن هذا الاتحاد أهم سمات تركيبته ألا وهو "الأورو" الذي انطلق مبدئيا للدخول في المنافسة الاقتصادية العالمية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية لدول الاعضاء ومجابهة القوى العظمى من جهة، والاستحواذ على مكانة معتبرة من الاقتصاد العالمي من جهة ثانية، وللوصول الى نظام نقدي اوروبي كامل كان من الضروري المرور بعدة مراحل، وانشاء هياكل ومؤسسات لهذا الغرض واصدار عدة معهادات وتقارير تضمن انشاء الصبغة القانونية لعملها.

ويمكن أن نصاغ اشكاليتنا التالية: ما هي مراحل نشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي ؟ وآلية عمل هذا النظام ومتطلباته ؟

**وللاجابة عن هذه الاشكالية قمنا بتقسيم بحثنا هذا الى ثلاث محاور أساسية، حيث خصص المحور الاول للتطور التاريخي للنظام النقدي الاوروبي وذلك بالتطرق الى نظرية منطقة العملة المثلى ،ثم التركيز على نظام الثعبان النقدي ونظام الايكو، أما المحور الثاني فقد تناول أهم أهدافه والمعايير اللازمة للانضمام واهم الازمات الاقتصادية التي مر بها هذا النظام، ليخصص المحور الاخير لوحدة النقد الاوروبية ونظام البنك المركزي الاوروبي وألية عمله .**

**أولا: التطور التاريخي للنظام النقدي الأوروبي :**

**1 / نظرية المنطقة المثلى:**

**تعود هذه النظرية الى الباحث روبرت امندل عام 1961 وهي تمثل الاطار النظري الذي تعمل من خلالها الاتحادات النقدية حيث تعرف هذه الاخيرة في اطار هذه النظرية بالحالة التي يوجد فيها نظاما للدفع بين مجموعة من الدول يسمح بتبادل العملات والتحويلات بحرية تامة دون خسارة .**

**وركز ماندل في نظريته لتفسير وابراز مزايا منطقة العملة المثلى على معيار اساسي وهو حرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول المنظمة لمنطقة العملة، ويرى ماندل ان نظام سعر الصرف يصبح نظاما امثل اذا كان بمقدوره تحقيق التوازن الخارجي للدول دون المساس بحقيقة التوازن الداخلي والذي يتمثل في استقرار المستوى العام للاسعار وتحقيق التشغيل الكامل، اما اذا ادى نظام الصرف السائد داخل منطقة معينة الى مشكلة بطالة في اي مكان داخل تلك المنطقة او الى الزام احدى الدول الاعضاء بالمنطقة بقبول قدر كبير من التضخم فانه يعتبر نظاما غير مثاليا؛ كما فرق ماندل بين منطقة عملة مثلى تحتفظ كل دولة من دول الاعضاء فيها بعملتها الوطنية ويسود نظام ثابت لسعر الصرف فيما بينها، وبين منطقة عملة مثلى تقوم على اساس وجود عملة واحدة فقط فبالنسبة للمنطقة الاولى يتحدد معدل البطالة لدى دولة العجز بمدى استعداد الدولة التي بها فائض لقبول معدل اضافي من التضخم، اما بالنسبة للمنطقة الثانية فان معدلات التضخم والبطالة يتم تحديدها من قبل السلطة المركزية وبناءا على ذلك فإن معدل التضخم في منطقة الفائض يتحدد بمدى استعداد السلطة المركزية للسماح بمعدل معين في منطقة العجز (1).**

وقد حدد ماندل مجموعة من الشروط اللازم توافرها لضمان نجاح منطقة العملة من بينها: قابلية عوامل الانتاج على الانتقال بين دول الاتحاد ودرجة انفتاح الاقتصاد ومعدل التبادل التجاري بين دول المنطقة، ومستوى وتشابه التنوع في القواعد الانتاجية والتشابه في معدلات التضخم ومرونة الاجور ودرجة الاتساق بين السياسات الاقتصادية لدول الاتحاد النقدي(2).

وتبقى غالبية هذه الشروط مفقودة في دول الاتحاد النقدي الاوروبي نظرا للاختلافات الهيكلية والدورية في اقتصاديات دول الاعضاء، وحركة العمالة ،الاجور غير مرنة، الاسعار ونظم الحماية الاجتماعية بالاضافة الى العوامل الجغرافية ،السياسية، الاقتصادية والدينية.

2/ نشأة النظام النقدي الأوروبي:

لقد بدأ التفكير في الوحدة النقدية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت أول خطوة على الطريق هي توقيع اتفاقية تأسيس إتحاد الدفع الأوروبي (EPU ) عام 1950 القائم على تنظيم التجارة والمعاملات المتعددة الأطراف والذي كان بمقتضاه تسوية حسابات المدينين والدائنين دون اللجوء لأية مدخرات أجنبية وتتبع هذه الخطوة اتفاقيتين مهمتين: أولهما اتفاقية ورما الموقعة 1957 بين ست دول ( فرنسا، ألمانيا ،إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج )التي قامت على إثرها السوق الأوروبية المشتركة بهدف إزالة الرسوم الجمركية وتحديد حركة انتقال الأفراد، الأموال، السلع والخدمات، وثانيهما اتفاقية تأسيس المجموعة النووية الأوروبية (EURATOM)(3)؛و قد شكلت المجموعتين السابقتين الذكر مع إتحاد الفحم والطاقة 1951 ما سمي بالمجموعة الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1969(4).

وازداد الاهتمام أكثر بالوحدة النقدية الأوربية منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات، ففي نوفمبر 1969 قرر مجلس الجماعة الأوروبية خلال اجتماعه في لاهاي تخويل فريق مخصص يرأسه "بيرواند" WERNER ( وزير المالية ورئس وزراء لكسمبورغ ) وضع خطة من شأنها تحقيق التوحيد النقدي الأوروبي بصورة تدريجية، ولقد تم تنشيط الاهتمام بهذا الهدف بواسطة التقارير الصادرة عن لجنة مونيه وخطة بار، حيث تضمنت

**لجنة مونية اقتراح كل من ج. كارلي ور. تريفين نظام يقوم على اتفاق حول سعر صرف زاحف على صعيد الجماعة الأوروبية مستندا إلى العمليات التي يقوم بها صندوق احتياطي أوروبي، أما خطة بار فقد شددت على الحاجة إلى تنسيق أوثق بين السياسات الاقتصادية الداخلية والسياسات النقدية ،و على تعزيز انتقال رأس المال داخل الجماعة الأوروبية، وقد أقر المجلس الأوروبي تقرير WERNER في فيفري 1971 الذي أقترح تقييد تقلب العملات الأوروبية للتحرك ضمن هوامش أضيق من تلك التي يسمح بها صندوق النقد الدولي حيث التزم الأوروبيين بتجسيد هامش تقلبات العملات بحدود ± 0.6% على أن يستمر الحفاظ على التقلبات إزاء الدولار في نطاق ± 0.75% (5) .**

**كما أوصي التقرير بإنشاء إتحاد اقتصادي ونقدي كامل يتم تنفيذه على ثلاث مراحل خلال فترة تتراوح بين 7 – 10 سنوات(6):**

- **فالمرحلة الأولى (1971 – 1974) وهي عصب هذا التقرير وهدفت إلى إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال بجانب دعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للحكومات المختلفة، بالإضافة إلى تركيز البنوك المركزية على تخفيض التذبذب بين عملات الإتحاد بالمقارنة كما كانت عليه في علاقاتها بالدولار الأمريكي .**
- **و تأتي المرحلة الثانية للتنسيق بين السياسات الاقتصادية القصيرة المدى واتخاذ إجراءات نقدية وائتمانية معينة بالإضافة إلى التنسيق بين الأسواق المالية والقضاء على تذبذب أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء .**
- **في حين تتضمن المرحلة الثالثة إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية .**

**وقد حالت أزمات الصرف العالمية دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التقرير خلال الجدول الزمني المحدد له، فقبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة في أوت 1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الأخير بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، وقضت اتفاقيات سميثونيان (7) في ديسمبر من نفس العام إلى محاولة البحث عن السبل المناسبة لإنهاء أزمة النقد العالمي وإعادة الاستقرار النسبي إلى أسواق الصرف العالمية وذلك خلال مجموعة من الإجراءات أهمها(8):**

***- رفع قيمة العملات الأوروبية والين الياباني في مواجهة الدولار الأمريكي.**

***- تخفيض قيمة الدولار في مواجهة الذهب ب 7.9 % مما يعني رفع سعر الذهب بحيث يصبح ثمن الأوقية 38 دولارا بدلا 35 دولار.**

***- إحلال الأسعار المركزية محل أسعار الصرف الرسمية بالنسبة للدول الأعضاء الموقعة على اتفاقيات السميثونيان التي قررت رفع أو خفض قيمة عملتها، وإحلال أسعار الصرف الوسيطة محل الرسمية بالنسبة لمجموعة الدول التي لم تغير قيمة عملتها.**

***- إنهاء حالة التعويم المؤقت، وتوسيع نطاق الهوامش المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملات دول الأعضاء إلى ± 2.5% على جانب الأسعار المركزية بدلا من 1% في ظل اتفاقية بريتون وودز.**

**وواجه النظام النقدي الدولي الجديد مرة أخري تطورات غير مواتية والتي أدت إلى انهيار هذه الاتفاقيات مع مطلع عام 1973 ومن ثم الانتقال إلى نظام جديد للصرف الأجنبي، ما يطلق عليه بنظام التعويم المدار، فظهرت الحاجة إلى إنشاء نظام نقدي أوروبي عرف عدة مراحل.**

**3 / نظام الثعبان النقدي:**

**في أفريل 1972 تم إنشاء الاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على الالتزام بهامش ± 2.25 %بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار وبهامش ±1.25 % في أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض ويسمي هذا النظام " بنظام الثعبان داخل النفق " أي التحرك بحرية ( كحركة الثعبان ) ولكن في حدود معينة ( داخل النفق ) فكان يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على تقلبات أسعار صرف عملاتها في حدود هوامش ±1.25% على جانبي السعر المركزي، لكن لم يستمر العمل بهذا النظام طويلا نظرا لاضطرابات أسواق المال الدولية، وخصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكرون الدانمركي(9)، مما دفع كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، لإيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ في 1973، إلى إتباع التعويم الجماعي لعملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 2.25 % كحد أقصي وإعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار وذلك بعدم السماح لسعره**

**بالانخفاض عن نسبة 2.25 %عن سعر التعادل، وهذا ما يعني في الأخير أن النفق أصبح غير موجود[10]، الأمر الذي أدي إلى البحث عن بديل آخر لنظام نقدي مستقر من أجل تحقيق أهدافها وهذا ما أدى إلى إعطاء دفعة فورية نحو إقامة نظام نقدي أوروبي فيما بعد .**

**4 / نظام النقد الأوروبي ECU :**

**واستكمالا للجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية في مسيرتها بادرت هذه الدول بإصدار قرار في نهاية عام 1978 يقضي بإعادة بحث عملية الإتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والاقتصادية بينها ليبدأ في جويلية عام 1979 العمل بنظام نقدي جديد تضمن ثمانية عملات هي: المارك الألماني– الفرنك الفرنسي – الفرنك البلجيكي – الجيلدر الهولندي – الكرون الدانمركي – الليرة الإيطالية – الجنيه الأيرلندي – فرنك لوكسمبورغ، وترك باب الإنظمام مفتوحا بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب في الإنظمام إليه فيما بعد، ووفقا لهذا النظام لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين أحدهما مركزي الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ECU ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25 % صعودا وهبوطا من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود ± 6% حتى جانفي 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف[11] .**

**وقد انطوي النظام النقدي الأوروبي على مجموعة من المعايير أهمها[12]:**

*- **الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية ECU في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء ويتم تقويمها على أساس سلة من العملات الوطنية الأوروبية حيث يتم إعادة النظر فيها كل خمس سنوات بالأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في سعر أحدى العملات حينما تصل هذه التغيرات إلى 25% من قيمة العملة.**

*- **استخدام وحدة النقد الأوروبية ECU كأساس للتعامل النقدي مع السماح بهامش للتغير في سعر العملة لا يتجاوز±2.25% مع إمكانية إعطاء هامش أوسع في الحالات الاستثنائية على أن يتم تخفيضه تدريجيا.**

*- **للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش**

المسموح به.

*- مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 20% من احتياطاتها الذهبية و20% من احتياطاتها من الدولار في صندوق النقد الأوروبي، وتستلم بدلها وحدات النقد الأوروبية ECU كعملة للتدخل.

*- تعزيز التعاون المالي والنقدي بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل ولحد من المضاربة.

وفي جانفي 1981 انضمت اليونان للمجموعة الأوروبية وتبعتها بعد ذلك إسبانيا والبرتغال عام 1986 وبذلك أصبح عدد الأعضاء في المجموعة اثنتي عشرة دولة أوروبية؛ [كما يوضح الجدول رقم (1)].

ومع نهاية عام 1985 تم الاتفاق على تعديل أسعار الفائدة على وحدة النقد الأوروبية بالإضافة إلى موافقة المجلس الأوروبي على إصلاح اتفاقيات المجموعة الأوروبية من خلال البدء في إلغاء مراقبة الأشخاص على الحدود داخل المجموعة، ومع توقيع لوثيقة الأوروبية الموحدة في بداية جانفي 1986 في لاهاي تم منح البرلمان الأوروبي حق المشركة في إصدار التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية للدول الأعضاء[13] .

وفي جوان 1988 أنشأ المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء دول وحكومت بلدان الإتحاد لجنة برئاسة " جاك ديلور" تضم محافظي البنوك المركزية لدول الإتحاد الأوروبي وذلك لوضع الخطوات التي تقضي في نهاية الأمر إلى إنشاء الإتحاد الاقتصادي والنقدي علي ثلاث مراحل، ويضم ثلاث قواعد أساسية لهذه الوحدة هي[14]:

*- التحويل الشامل للعملات.

*- تكامل البنوك والأوراق المالية.

*- إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

كما أقترح التقرير إنشاء نظام نقدي للبنوك المركزية (ESCB) وهو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف ويكون على البنك المركزي الوطني تنفيذ السياسات الموجهة من قبل كلجنة متابعة لـ ESCB.

**5 / معاهدة ماستريخت:**

**في ديسمبر 1991 تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في المدينة الهولندية ماستريخت وأسفرت هذه القمة عن أتفاق الرؤساء والحكومات الأوروبية على تكثيف وتثمين عرق التعاون بين الشعوب المعينة، حيث امتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الاقتصادية، والمالية، والأمنية ،والدفاعية ،و إلى السياسة الخارجية، كما وضعت هذه الاتفاقية سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 بعد التصديق عليها وإعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية وتشمل معاهدة ماستريخت الخطوط العريضة التالية[15]:**

***- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة ؛**

***- متابعة سياسات الدول الاقتصادية ضمن خطوط إرشادية، وإنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن المجموعة تسمي (صندوق التلاحم).**

**كما أقر المجتمعون في معاهدة ماستريخت ثلاث مراحل للوصول إلى العملة الموحدة وهي[16]:**

**المرحلة الأولى:**

**تبدأ في جويلية 1990 وتهدف إلى تحرير حركة رأس المال، كما تركز دول الأعضاء خلال هذه المرحلة على الوصول إلى درجة عالية من التقارب بين السياسات الاقتصادية والنقدية، كما تجتنب حدوث عجز مفرط في موازناتها العامة، كما تم الاتفاق أيضا على قيام اللجنة الأوروبية لمتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنة والدين الحكومي للدول الأعضاء على أن تنتهي هذه المرحلة في نهاية عام 1993.**

**المرحلة الثانية:**

**وتبدأ في جانفي 1994، ويتم خلالها تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل :معدل التضخم، سعر الفائدة، عجز الموازنة وأسعار الصرف كما يتم خلال هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (EMI) وأتفق على أن تحل هذه المؤسسة محل ما يعرف بلجنة**

البنوك المركزية وصندوق التعاون النقدي الأوروبي، كما تتولى هذه المؤسسة التنسيق بين السياسات النقدية لدول الأعضاء وتشجيع استخدام وحدة النقد الأوروبية وذلك على أن يتم وضع الخطط التفصيلية لقيام النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومتابعة أداء الدول الأعضاء في مجال التمهيد لاستخدام عملة أوروبية موحدة، وحدد لهذه المرحلة الفترة من جانفي **1994** حتى أواخر **1997** وذلك بصورة أولية لإعطاء الدول الأعضاء فرصة استيفاء شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية، ويمكن أن تتم هذه الفترة تلقائيا إلى أول جانفي **1999**.

المرحلة الثالثة:

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية عام **1999**، حيث يتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية وغير قابلة للتعديل ويصاحب ذلك الإعلان عن ميلاد وحدة النقد الأوروبية الجديدة، كما يتم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية لدول الأعضاء، ويقوم بالإشراف على هذا النظام البنك المركزي الأوروبي، الذي يمثل السلطة النقدية فوق القومية .

ثانيا: النظام النقدي الأوروبي، أهدافه ومكوناته وأهم الأزمات التي مر بها:

**1** / أهداف النظام النقدي الأوروبي ومعاييره:

**1**/ أهدافه[(17)]:

إن وجود نظام نقدي أوروبي موحد سيؤكد الوحدة الاقتصادية وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء وخاصة في لمجال النقدي والمالي، إذ أن إنشاء الإتحاد النقدي والعملة الموحدة سيهدف تحقيق الاستقرار في منطقة اليورو وذلك بإتباع سياسة نقدية واحدة في الإتحاد الأوروبي إذ أن معاهدة ماستريخت قد عهدت لنظام البنوك المركزية الأوروبية مهمة الحفاظ على الاستقرار في الأسعار، ومنحته بذلك الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية، ولا يمكن للسياسة النقدية وحدها تحقيق استقرار الأسعار إلا إذا صاحبها الانضباط المناسب على صعيد الإتحاد الاقتصادي والنقدي بأكمله، إذ أن معاهدة ماستريخت بفضل ما تؤمنه من تنسيق جيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء ستساعد على إيجاد مزيج مناسب بين السياسات

الاقتصادية في منطقة اليورو، وهذا أمر أساسي من وجهة نظر السياسة النقدية، ونظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيقا بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول التي تتألف منها المنطقة، وبفضل نظام العقوبات الذي وضع ضد العجز المفرط ومساعدة ذلك النظام على اجتناب مثل ذلك العجز فقد عملت المعاهدة على أن تجنب الاقتصاديات التي تدار بحكمة عبء تأمين مخاطر لا مبرر لها، وهناك دليل واضح على ما أبداه الأوروبيون من جدية معالجة القضايا المالية في منطقة اليورو ويتمثل في أن يكون لمجلس وزراء الإتحاد نفوذا كبيرا على ميزانيات الدول الأعضاء، فضلا عن ذلك تسعي الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء هذه الوحدة النقدية:

*- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية ( اليورو ) على المستوي الدولي.

*- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، التكاليف، وزيادة المنافسة.

*- تحسين وضعية دول الإتحاد الأوروبي الاقتصادية والاجتماعية من حيث: معدلات النمو، التشغيل، مستوي المعيشة .....

*- المساهمة في تحقيق استقرار للعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية .

### 1-2/ معايير الإنضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية:

لقد حددت معاهدة ماستريخت مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب على الدول الأعضاء الوفاء بها للدخول في الوحدة النقدية والتي تتلخص في[18] :

*- يجب ألا يتعدي متوسط معدل التضخم 1.5% من معدلات التضخم التي تحقق في ثلاث من أفضل الدول الأعضاء أداء من ناحية استقرار الأعضاء في خلال السنة السابقة .

*- يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين السابقتين على الأقل في نطاق التقلبات الطبيعية لنظام الصرف الأوروبي.

*- يجب ألا تتعدي أسعار الفائدة الاسمية متوسطة وطويلة الأجل (كمتوسط سنوي ) 2% عن مستوي أسعار الفائدة في أفضل ثلاث من دول الأعضاء أداء من ناحية استقرار الأسعار في خلال السنة السابقة.

*- يجب ألا يزيد معدل العجز الفعلي أو المقدر للموازنة الحكومية 3% من الناتج المحلي الإجمالي إلا إذا:

- انخفضت هذه النسبة بشكل جوهري مستمر حتى وصلت إلى مستوى قريب من 3%.
- ماكانت الزيادة في السنة استثنائية ومؤقتة، وكان الرقم قريبا من 3%.

*- يجب ألا يتعدي الحجم الإجمالي للدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تظهر المؤشرات على الأقل اقترابه من هذه النسبة .

ولقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق هذه المعايير خلال الفترة المحددة لها والتي كان من المقرر إنهاؤها في عام 1997 وتم تمديدها عام آخر، والجدول رقم (2) يوضح لنا معايير التقارب الاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي.

فمن خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن هذه الدول حققت معدلات التضخم المطلوبة أو أقل منها فيما عدا دولة واحدة وهي اليونان فلم تتمكن من ذلك بحيث قدر معدل التضخم لها بـ 2.5% أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت كل دول الأعضاء المعدل المطلوب باستثناء اليونان والتي ما مزالت عجز موازنتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها تبلغ 4% ونفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة طويل الأجل والذي بلغ في اليونان حوالي 9.5 %.

أما بالنسبة لمعدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد زاد في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها وهي 60 %، ولم تتمكن سوي فرنسا وفنلندا ولوكسمبورج من تخفيض نسبة ديونها إلى أقل من النسبة المتفق عليها .. في حين زادت هذه الأخيرة عن الحد المسموح به في بقية الدول فكانت هذه الزيادة طفيفة في بعض الدول مثل: ألمانيا، البرتغال وبريطانيا حيث بلغت هذه النسبة على التوالي: 61.3%، 62%، 63.4%، وبلغت هذه النسبة إلى أكثر من الضعف في دول أخرى مثل: بلجيكا ،إيطاليا حيث بلغت هذه النسبة على التوالي: 122.2 %، 121.6% كما هو موضحا في الجدول.

وعلى الرغم من عدم تحقيق معظم دول الإتحاد لأوروبي لمعايير نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى 1998، إلا أنه تمت الموافقة على دخولها النظام النقدي الأوروبي استنادا إلى ما تقتضيه معاهدة ماستريخت في هذا المجال حيث أنها تنص على عدم ضرورة

**تحقيق هذه المعايير بشكل كلي عند إظهار دولة ما تقدما ملحوظا يكفل تحقيقها لتلك المعايير في المستقبل، ولقد وقعت الدول المنظمة إلى اليورو على ميثاق تتعهد فيه ببذل كل ما في وسعها لتحقيق الشروط المتفق عليها، وخاصة شروط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ولقد تم تقدير غرامات على الدول التي لا تلتزم بذلك تبلغ 0.5% من ناتجها المحلي الإجمالي[19].**

**2/ المكونات الأساسية للنظام النقدي الأوروبي:**

**لتحقيق أهداف النظام النقدي الأوروبي من استقرار في أسعار صرف عملات دول الأعضاء والتنسيق بين سياساتها المالية والنقدية، اتفقت هذه الدول على أن النظام النقدي الأوروبي يرتكز على عدة عناصر وهي[20]:**

**1-2/ آلية سعر الصرف:**

**تعتبر هذه الآلية الركيزة الأساسية التي قام عليها النظام النقدي الأوروبي، وقد أتفق على أن تقوم هذه الآلية على مبدأين أساسيين هما:**

***- ألا يزيد هامش التغير في سعر صرف عملة أي دولة عضو مقابل عملات بقية الدول الأعضاء في النظام عن 2.25%، وهو ما يعرف بالسعر المحوري.**

***- ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء، وذلك ضمانا لاستقرار وحدة النقد الأوروبية .**

**2-2/ آليات الائتمان:**

**يقوم نظام الائتمان في ظل النظام النقدي الأوروبي على أساس الآليات التالية :**

**أ- آليات إئتمانية قصيرة جدا:**

**وتتميز هذه الآلية بقصر فترة استحقاقها حيث تكون الفترة الزمنية المحددة لها 45 يوما ويجوز مدها إلى ثلاثة أشهر تبدأ من نهاية الشهر الذي يتم فيه التدخل في أسواق الصرف الوطنية، وهي تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة، وقد عهد إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي بتقديم هذا النوع من التسهيلات الائتمانية، وكذا إجراء التسويات اللازمة لها، والهدف الرئيسي من وراء إنشاء دول الجماعة الأوروبية لهذا النوع من التسهيلات هو الحد من عمليات المضاربة في الأسواق المالية، ومواجهة التقلبات التي يمكن أن تحدث**

**في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء .**

**ب- أليات الإئتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل: وتشمل على:**

***- الدعم النقدي القصير الأجل: أنشأت هذه الآلية بالإتفاق تم إبرامه بين البنوك المركزية في 1970/02/09 وتم تمديده في جانفي 1973 ثم مددى مرة أخرى وعدل فيما بعد في مارس 1974 وفي فيفري 1977 ،و يوفر الدعم النقدي قصير الأجل مساعدة مالية لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات حيث تقوم لجنة المحافظين بتفحص الوضع النقدي والسياسة النقدية للدولة المستفيدة ويعطي المنح مبدئيا لمدة ثلاثة أشهر ويمكن تجديده مرتين لمدة ثلاثة أشهر إلى أن يصل أقصى حد إلى تسعة أشهر .**

***- المساعدة المالية متوسطة الأجل: أنشأت هذه الآلية بقرار مجلس الجماعة الاقتصادية الأوروبية في 22 مارس 1971، ولقد تم تعديله في ديسمبر 1977، ثم في 21 ديسمبر1978، وتوفر هذه الآلية منح تمويل متوسط الأجل ما بين سنتين إلى 5 سنوات لكل عضو يكون قد تعين عليه أن يتخطي صعوبات أو يواجه تهديدا خطيرا متمثلا في مصاعب في ميزان مدفوعاته.**

**2- 3/ صندوق النقد الأوروبي:**

**لقد تقرر إنشاء صندوق النقد الأوروبي في اجتماع المجلس الأوروبي في برلين في الفترة من 6-7 جويلية 1978 وفي الخامس من ديسمبر من نفس العام قرر المجلس الأوروبي بالإجماع البدء في الدخول في المرحلة النهائية للنظام النقدي الأوروبي في موعد لا يتجاوز سنتين من بدء العمل به ،أي من مارس 1979 على أن تتضمن هذه المرحلة إنشاء صندوق النقد الأوروبي ليحل محل الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي والذي تقرر إنشاؤه في الثالث من أبريل 1973، ويعتبر صندوق النقد الأوروبي أداة هامة لتحقيق الأهداف المرجوة من النظام النقدي الأوروبي والتي من أهمها تحقيق الاستقرار النقدي، بما في ذلك استقرار أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء ومحاربة التضخم ومن أهم وظائف الصندوق: منح التسهيلات الائتمانية واستقرار أسعار الصرف .**

**2- 4/ وحدة النقد الأوروبية:**

**تعتبر وحدة النقد الأوروبية من العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام النقدي الأوروبي كوحدة نقد تدور حولها باقي العملات المحلية للدول الأعضاء ،و على الرغم من أن وحدة النقد الأوروبية (الإيكو) لم تستخدم بعد في شكل عملة ورقية أو في شكل قطع معدنية إلا أنها من الناحية العملية تتمتع بجميع خصائص النقود، حيث تعتبر وحدة حسابية يتم استخدامها كوحدة للحساب والتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية كما أنها تستخدم منذ نشأتها في إصدار لسندات ومنح القروض.**

**ولقد تم تغيير اسم وحدة النقد الأوروبية من الإيكو (ECU) إلى اليورو (EURO) وذلك في عام 1996 بناءا على اقتراح من ألمانيا، وتم إطلاق العملة الجديدة (اليورو) في التعامل مع بداية عام .1999**

**3 / الأزمات التي مر بها النظام النقدي الأوروبي:**

**بالرغم من النجاح الكبير الذي حققه النظام النقدي الأوروبي في تحقيق الاستقرار في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء منذ أوائل الثمانينيات إلا أنه تعرض لعدة أزمات في التسعينات كان أهمها:**

**3–1/ أزمة سبتمبر 1992 [21]:**

**وتعني هذه الأزمة حدوث حالة من عدم الاستقرار في آلية سعر الصرف (ERM) داخل النظام النقدي الأوروبي (EMS) حيث انخفض الجنيه الإسترليني بقيمة 15% من قيمته مقابل المارك الألماني، وكذلك انخفضت الليرة الإيطالية بمقدار 7% مما يترتب عليه خروج كل من لجنيه الإسترليني والليرة من آلية سعر الصرف الأوروبي، بينما انخفضت قيمة البيزيتا الإسبانية بنسبة 5 % وانخفض الجنيه الايرلندي بنسبة 10% ويعود السبب في ذلك إلى:**

**قيام البنك المركزي الألماني برفع سعر الفائدة على المارك الألماني من أجل مكافحة التضخم ولتوفير التمويل اللازم لمواجهة نفقات الوحدة مع ألمانيا الشرقية، فأدي هذا إلى تدفق الأموال من الولايات المتحدة إلى ألمانيا مما أدي إلى ارتفاع قيمة المارك الألماني بدرجة كبيرة حيث بلغ سعر صرف المارك مقابل الدولار 1.443 وهو أدني سعر للدولار مقابل المارك الألماني منذ الحرب العالمية الثانية، ولقد أعقب ذلك إعلان وزير المالية الأمريكي خفض أسعار الفائدة على الدولار بهدف إنعاش الاقتصاد الأمريكي، وفي**

نفس الوقت كان الاقتصاد البريطاني يعاني من مصاعب كثيرة أهمها انتشار حالة الركود وارتفاع معدلات البطالة فأدت هذه الظروف مجتمعة إلى تدهور سعر صرف الجنيه الإسترليني، حيث انخفض بمقدار 15 % من قيمة المارك الألماني، وكذلك عرف الاقتصاد الإيطالي ظروف داخلية غير مواتية حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.2% عام 1992، وارتفع معدل نمو التضخم إلى 5.4%، وارتفاع معدل البطالة إلى 11.1 % وارتفاع عجز الموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 11% وقد أدت الظروف الداخلية والخارجية إلى تخفيض سعر الصرف الليرة الإيطالية بمقدار 7%، مما ترتب عليه خروج كل من الجنيه والليرة عمليا من آلية سعر الصرف بينما انخفضت قيمة الجنيه الأيرلندي بنسبة 10% والبيزيتا الإسبانية 5 % مما أدى إلى حدوث حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار في آلية سعر لصرف داخل النظام النقدي الأوروبي (MES)، ولمنع التدهور في قيمة الجنيه لإسترليني والمحافظة على مكانته في آلية سعر الصرف الأوروبي، قام بنك إنجلترا المركزي في 16 سبتمبر 1992 بشراء ما يقرب من عشرة مليارات من الجنيهات الإسترلينية، ورفع سعر الفائدة على الجنيه الإسترليني مرتين، ومع ذلك فلم تنجح هذه المحاولة، فقررت الحكومة البريطانية الخروج كلية من آلية سعر الصرف الأوروبي .

### 3–2/ أزمة أغسطس 1993 [22]:

في منتصف عام 1993 تعرضت آلية سعر الصرف الأوروبي لأزمة خطيرة وذلك عندما تعرض الفرنك الفرنسي خلال جويلية 1993 للعديد من المشاكل حيث تراجع سعره بشكل مفاجئ أمام المارك الألماني إلى مستوي 3.42 فرنك للمارك مقتربا من أدني مستوي له داخل آلية سعر الصرف الأوروبي، هذا في الوقت الذي كانت فيه أسعار الفائدة على الفرنك الفرنسي مرتفعة نسبيا مقارنة بالفائدة على المارك الألماني، مما جعل محاولات رفع سعر الفائدة على الفرنك الفرنسي غير مجدية .

ولقد تعرضت أسواق العملات الأوروبية بسبب هذا القرار لهزات شديدة نتيجة للقرار الذي اتخذه البنك المركزي الألماني ( البوندز بنك ) بالإبقاء على سعر الخصم البالغ 6.75 % كما هو دون تغيير وذلك في 29 جويلية 1993، حيث أدي هذا القرار إلى اندفاع المستثمرين في العملات الأوروبية إلى بيع العملات الضعيفة مثل الفرنك الفرنسي،

**والبيزيتا الإسبانية ،و الأسكودا البرتغالية والكرون الدانمركي .**

**وإثر الاضطراب الذي شهدته أسواق العملات الأوروبية اجتمع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول الإتحاد الأوروبي، وأعلنوا عن توصلهم إلى اتفاق يتم بمقتضاه توسيع هامش تغير أسعار العملات في النظام النقدي الأوروبي فيما عدا المارك والجليدر الهولندي إلى نسبة 15 % بدلا من النسب السابقة 2.25 % للعملات القوية و6% للعملات الضعيفة .**

**و بعد هذا الإتفاق أصبحت صور النظام النقدي الأوروبي كالتالي:**

***- نظام الصرف الأوروبي القديم: ويضم كل من المارك الألماني والجليدر الهولندي.**

***- نظام الصرف الأوروبي الجديد: والذي يتضمن هامش تغير الأسعار بمقدار 15% ويضم كل من الفرنك الفرنسي والفرنك البلجيكي والكرونة الدانماركية والليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية والجنيه الأيرلندي والأسكودا البرتغالية والدراخما اليونانية.**

***- خروج الجنيه الإستيرليني من نظام آلية سعر الصرف (ERM) بالكامل.**

**و لقد أدت هذه الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي إلى القيام الجهات المختصة في الإتحاد الأوروبي بمحاولة التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الأزمات وكيفية تلافيها في المستقبل وأهمها ما يلي[(23)]:**

***- إصرار البوندز بنك على موقفه بعدم خفض سعر الخصم وسعر الفائدة على المارك الألماني عن 3.7% كان السبب الرئيسي والمباشر في تفاقم الأزمة.**

***- النشاط الزائد لعمليات المضاربة في الأسواق المالية الأوروبية والعالمية حيث يقدر حجم الأموال التي كانت تنتقل بين الأسواق المالية يوميا بحوالي 1000 مليار دولار، وذلك سعيا وراء الربح والاستفادة من الفوارق بين الدول المختلفة في أدائها الاقتصادي وأسعار عملاتها.**

***- تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية وسيادة حالة من الركود العالمي في الدول الصناعية الرئيسية، وقد تأثرت حركة التجارة الدولية بانخفاض معدلات النمو في**

الدول الصناعية وانخفاض الطلب على السلع الرئيسية.

*- وجود تضارب بين الأهداف الاقتصادية لدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي، ففي الوقت الذي كانت تريد فيه ألمانيا مكافحة التضخم والاستمرار في تمويل وحدتها، نجد فرنسا وأسبانيا كانت تعملان على خفض أسعار الفائدة لمواجهة مشكلات البطالة فيها، أما إيطاليا فكانت تعمل على الحد من التضخم وإعادة بناء هيكلها السياسي وفي مثل هذه الظروف يصعب التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء خاصة في المجال النقدي والاقتصادي.

**ثالثا: وحدة النقد الأوروبية وإنعكاساتها على سياسات البنك المركزي:**

**1 / وحدة النقد الأوروبية (EURO)(24):**

إن وحدة النقد الأوروبية كما عرفناه سابقا هي عملة حسابية أنشأها النظام النقدي الأوروبي ليتم التعامل بها في تسوية المبادلات بدلا من الدولار، وتقدر قيمتها على أساس سلة مكونة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في النظام بعد إعطاء وزن معين لقيمة كل عملة من هذه العملات، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزئيين أحدهما ثابت والآخر متغير.

فالجزء الثابت يتم تحديده على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية هي:

*- الأهمية النسبية للناتج القومي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة لإجمالي ناتج دول الإتحاد الأوروبي.

*- نصيب كل دولة من الدول الأعضاء في إجمالي التجارة البينية داخل الجماعة الأوروبية.

*- نصيب الدول من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من صندوق التعاون الأوروبي.

أما الجزء المتغير فيتم تغييره على أساس التغير اليومي في أسعار عملات الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي ويكون هذا التغير في حدود هامش التذبذب المتفق عليه وهو ± 2.25%.

وقد حددت اتفاقية ماستريخت أن يتم مراجعة الأوزان النسبية للعملات المشاركة

**في العملة الموحدة كل خمس سنوات، أو في حالة تغير الوزن النسبي لإحدى العملات بنسبة 25% أو في حالة أعضاء جدد في النظام النقدي الأوروبي.**

**1-1/ وظائفها:**

**تتمثل الوظائف الرئيسية لوحدة النقد الأوروبية فيما يلي(25):**

***- ستستخدم كوحدة للحساب، يقيس بواسطتها الإتحاد الأوروبي متطلباته وإلتزاماته، كما يتم بها تقييم ميزانياته مثل ميزانية بنك الإستثمار الأوروبي وميزانية المفوضية الأوروبية.**

***- تستخدم وحدة النقد الأوروبية في حساب قيمة المعاملات فيما بين البنوك المركزية الوطنية ة بين هذه البنوك والصندوق الأوروبي للتعاون (EFMC).**

***- تتخذ وحدة النقد الأوروبية كأساس لتحديد الأسعار المركزية لنظام سعر الصرف السائد في النظام.**

***- تستخدم وحدة النقد الأوروبية في منح التسهيلات الإئتمانية بأنواعها المختلفة.**

***- كما تستخدم لأيضا كوحدة لتسوية المدفوعات وتنفيذ التحويلات والشيكات والأذونات، كما يتم فتح ودائع بها في البنوك داخل وخارج الإتحاد الأوروبي.**

***- تستخدم وحدة النقد الأوروبية كأساس لحساب مؤشر الإنحراف الذي يبين درجة إنحرافات العملات الوطنية للدول الأعضاء عن المتوسط المرجح لها.**

**1-2/مراحلها:**

**كما حددت المفوضية الأوروبية ثلاث مراحل لوصول اليورو إلى جيوب الأوروبيين في جانفي 2002 وهذه المراحل هي (26):**

**- المرحلة الأولى (من ماي 1998 – جانفي 1999):**

**يتم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي سوف تتعامل باليورو وهي إحدى عشرة دولة من خمسة عشرة دولة في الإتحاد الأوروبي اعتبارا من أول جانفي 1999 وهذه الدول: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال ،النمسا، بلجيكا، هولندا،**

**لوكسمبورغ، فنلندا، في حين لم ننمكن اليونان من استفاء شروط العضوية، كما يتم إنشاء**

**النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، كما تقوم الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية والتصديق على التشريعات الخاصة بالتحول إلى اليورو، كما يتم اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو.**

**– المرحلة الثانية (جانفي 1999 – جانفي 2002):**

**في بداية هذه المرحلة يتم ميلاد اليورو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه ويتم خلال هذه المرحلة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون أة تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول، وتستخدم هذه الوحدة في تسوية التعاملات التي يتم بين البنوك وفالبورصة، وتصدر السندات الحكومية خلال هذه الفترة باليورو، وبالذات التي سوف تستحق بعد جانفي 2002، كما يتم التحول جزئيا إلى اليورو واختياريا، لذلك يطلق على هذه المرحلة " مرحلة التعامل المزدوج "، حيث يمكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية دون تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام اليورو أو العملة الوطنية.**

**– المرحلة الثالثة (جانفي 2002 – جوان 2002):**

**ويتم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالإتحاد النقدي الأوروبي، وذلك على أن يتم سحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو، وبذلك تقوم الدول الأعضاء بدفع الأجور باليورو، وتحديد الأسعار باليورو وتسديد الضرائب باليورو وبذلك يصبح اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها في التداول وذلك في 30 جوان 2002 كحد أقصي، وبذلك تكمل عملية التحول إلى اليورو .**

**وقد قام المهندس الألماني "روبيركالينا " بوضع تصميمات الأوراق النقدية لليورو، وتم الموافقة عليها بعد أن عرضت على وزراء مالية الدول الأعضاء وصدر اليورو في سبع قطع معدنية وهي: 1 سنت، 2 سنت، 5 سنت، 10سنت، 20 سنت، 50 سنت، 100 سنت، وثماني أوراق نقدية وهي: 1يورو، 2 يورو، 5 يورو، 10 يورو، 20 يورو، 50 يورو، 100 يورو، 500 يورو.**

**وقد تم تصميم العملة الورقية لليورو بحيث تحمل على الوجه الأول رسومات هندسية**

ترجع إلى عصور مختلفة وخريطة لأوروبا الموحدة، وصورة لعلم أوروبا الموحدة الشهير الذي يضم 12 نجمة صفراء في صورة دائرة، أما الوجه الثاني للعملة فيحمل أعلام الدول الأعضاء مع وجود فراغ مخصص لوضع رمز وطني لكل من الدول الأعضاء، أما القطع المعدنية فلها وجهان، الأول يحمل رمزا أوروبيا عاما والثاني يحمل وجها محليا للدولة المشاركة.

ولقد ثبت مجلس الوزراء الأوروبيين للاقتصاد والمالية قيمة اليورو لكل عملة من عملات الدول الأعضاء في منطقة اليورو في 1998/12/31؛ كما يوضح الجدول رقم (3).

2 / النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي:

لقد حددت معاهدة ماستريخت الإطار المؤسسي للإتحاد النقدي الأوروبي الذي سيشرف على الوحدة النقدية الأوروبية، وفي مقدمة هذه المؤسسات هيئة النقد الأوروبية بفرانكفورت في ألمانيا التي تعتبر تمهيد لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، ويضم النظام كل البنوك المركزية للدول الأوروبية المشاركة في الوحدة النقدية وكذلك البنك المركزي الأوروبي، وقد حددت أيضا اتفاقية ماستريخت مهام هذا النظام فيما يلي[27]:

*- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للإتحاد الأوروبي.

*- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها.

*- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الإتحاد الأوروبي.

*- إصدار أوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو.

*- العمل على تدعيم موازين مدفوعات الدول الأعضاء وسياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.

و هيئات إتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي (أنظر الشكل ) تتمثل في[28]:

2–1/ مجلس المحافظين:

يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية للدول المشتركة في اليورو، ويعتبر هو المسؤول عن إعداد السياسات النقدية ووضع أسس وأدوات تنفيذها.

**2–2/ المجلس التنفيذي:**

**يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي من ستة أعضاء، الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء آخرين يتم إختيارهم بالإتفاق مشترك بين حكومات الأعضاء ،و بعد إستشارة البرلمان الأوروبي ومحافظ البنك المركزي شريطة أن يكونوا من جملة جنسيات الدول الأعضاء في منطقة اليورو وتتمثل المهمة الرئيسية للمجلس التنفيذي في:**

***- تنفيذ السياسة النقدية وفقا لتوجيهات وقرارات مجلس المحافظين.**

***- مسؤول عن أعمال البنك المركزي.**

***- يعطي التعليمات الضرورية للبنوك المركزية الوطنية.**

***- تحضير إجتماعات مجلس المحافظين.**

**2–3/ المجلس العام:**

**يتكون من الرئيس ونائب الرئيس ومحافظي البنوك المركزية الوطنية لدول الإتحاد (15 دولة عام 2003 و25 دولة في ماي 2004) ومهمته تقديم الإستشارات حول توجهات السياسة النقدية في المنطقة وهذا ما نصت عليه المادة 44، 45، 47 من قانون الإتحاد، كما يعمل على إدخال الدول التي لم تنضم إلى منطقة الأورو وإنجاز تقارير حول عمل البنك المركزي الأوروبي وتقديم الإستشارات بشأن ترتيبات أسعار الصرف التي تقترحها حكومات الدول الأعضاء.**

**2–4/ طريقة التصويت في المجلس المحافظين (29) :**

**طبقا لقانون SEBC (النظام الأوروبي للبنوك المركزية) لكل عضو في مجلس المحافضين يملك صوت واحد وفي حالة تساوي الأصوات يرجع صوت الرئيس؛ كما أن قرارت مجلس المحافظين تكون ملزمة داخل منطقة الأورو.**

**وفي 21 مارس 2003 إتفقت المجموعة الأوروبية على قرار تعديل قانون SEBC (النظام الأوروبي للبنوك المركزية) وخاصة المتعلقة بكيفية التصويت في المجلس المحافضين حيث أن الشكل الجديد للتصويت يتمثل في أن الأعضاء في المجلس التنفيذي لهم الحق في التصويت الدائم داخل مجلس المحافظين وإنتخاب المحافظ، بحيث لا يحق لهذا الأخير التصويت في إجتماعات مجلس المحافظين .**

**لقد بدأ البنك المركزي الأوروبي عمله فعليا في جانفي 1999 بعد أن اتفقت الدول**

**الأعضاء على نظام عمل هذا البنك في ماي 1998، ويقع مقر البنك في مدينة فرانكفورت الألمانية، حيث يوجد البنك المركزي الألماني "البوندسبانك" أشهر البنوك المركزية في الدول الأوروبية، ويعد البنك المركزي الأوروبي بمثابة السلطة النقدية الموحدة للإتحاد الأوروبي التي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في الدول الأعضاء، وتعمل على الحد من الازدواجية في السياسات النقدية المطبقة في هذه الدول، بحيث يؤدي هذا التنسيق بين السياسات النقدية إلى تحقيق استقرار أسعار صرف اليورو أمام العملات الأخرى في الأسواق النقدية(30).**

**ويواجه البنك المركزي العديد من التحديات حتى يكتب النجاح لسياسة النقدية للحفاظ على استقرار اليورو وتتمثل هذه التحديات في ضرورة القيام بعدد من المهام(31):**

***- أن يتم تجنب حدوث أي صدمات اقتصادية في الدول الأعضاء في نادي اليورو، وذلك لأن تعرض أي دولة من الدول الأعضاء لصدمة اقتصادية يضر ببقية الدول الأعضاء، وتكون السياسة النقدية العامة للبنك المركزي الأوروبي عديمة الفاعلية في علاج صدمة هذه الدولة.**

***- أن تنجح السياسات المالية الوطنية للدول الأعضاء في اليورو في تقديم الدعم المطلق للسياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو، للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وذلك حتى تنجح في الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق مصداقية السياسة النقدية لليورو.**

***- أن تنجح السياسة النقدية الموجودة لنظام اليورو في تحقيق أهداف النمو، وإيجاد فرص العمل في الأجل الطويل مع المحافظة على إستقرار الأسعار وتخفيض حدة البطالة في الدول الأعضاء.**

**ولقد اعتبر مبدأ استقلالية المؤسسات النقدية الأوروبية عن المؤسسات السياسية والاقتصادية شرطا لاستقرار الأسعار، وهو ما يحتم تفادي إجراءات مفاجئة من قبيل تعيين أو إقالة مسؤولي هذه الهيئات، لهذا يحظر تنحية أي عضو من مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي من منصبه إلا تحت ظروف خاصة تتمثل بعدم قدرته على تلبية مستلزمات أداء وظيفته أو ارتكاب خطأ فادح، ولا يتم ذلك إلا من خلال قرار من المحكمة الأوروبية أما مأمورية أعضاء المجلس فهي 8 سنوات وبالنسبة للمحافظين فإن**

**فترة تعيينهم 5 سنوات وهي مدة طويلة تسمح باستقرار المؤسسات كذلك يحظر على أعضاء قبول أية توجيهات سياسية من أية جهة كانت، كما يحظر على البنوك المركزية السماح بالسحب على المكشوف وهو ما يمنحها استقلالية مالية[32].**

**ويبلغ رأس المال المكتب للبنك المركزي الأوروبي 50 مليار يورو، تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متفاوتة على نسبة سكان الدولة إلى إجمالي سكن الإتحاد الأوروبي، وكذلك حسب نسبة مساهمة الدولة في إجمالي الناتج المحلي للإتحاد ويتأثر نصيب كل دولة في رأسمال البنك المركزي الأوروبي بعدد الدول الأعضاء وبالاحتياطات التي يتم الاحتفاظ بها لدي البنك المركزي الأوروبي والتي يقوم هذا الأخير بإدارتها ويقوم بتوزيع الأرباح الناتجة عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20%، وتوزيع نسبة 80% على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك[33].**

**والجدول الرقم (4) يوضح نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك وقيمتها باليورو.**

**3/ السياسة النقدية لنظام اليورو:**

**3-1/ أهدافها:**

**تهدف السياسة النقدية لنظام اليورو إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للإتحاد الأوروبي مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار باعتبارها أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الإنتاج وخلق مزيد من فرص العمل وتحقيق مستوي معيشي مرتفع ولقد قدم مجلس المحافظين تعريفا كميا لاستقرار الأسعار هو " تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة اليورو يقل عن 2%" ولكي تحقق السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي أهدافها فإن البنك يركز على عنصرين أساسيين هما[34]:**

***- النقود :**

**حيث يستند إليها دورا بارز في هذا الصدد وذلك انطلاقا من أن التضخم ظاهرة نقدية على الأقل في المجال الطويل، ولذلك وضع مجلس المحافظين ضوابط لعملية التوسع النقدي تتحقق مع المحافظة على استقرار الأسعار وينسجم مع تحقيق معدل نمو مناسب للإنتاج.**

*- بعض المؤشرات الإقتصادية والمالية:

ومن أهمها سعر الفائدة طويلة الأجل، الأجور، أسعار استيراد السلع ... والتي يستعملها مجلس المحافظين في إجراء تقييم للمخاطرة التي يتعرض لها استقرار الأسعار والتغلب عليها سريعا.

3–2/ أدواتها:

لقد وضعت المؤسسة النقدية الأوروبية طبقا لنصوص معاهدة ماستريخت إطار عمل للسياسة النقدية التي يتبعها " النظام الأوروبي للبنوك المركزية "، وكان دور هذه المؤسسة استشاريا، حيث في حالة التوصل إلى توافق في الآراء فإنها تقدم توصيات يأخذ بها مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، أما في حالة عدم التوصل لتوافق الآراء كان دورها يقتصر على تحديد القضايا المهمة وتوضيحها، وإعداد قائمة من الخيارات ليختار منها البنك المركزي الأوروبي، وقد نجحت مؤسسة النقد الأوروبية في تجسيد الإطار المقترح للسياسة النقدية الأوروبية بدرجة كبيرة من التفصيل، وخلقت مناخ من الشفافية بشأن الوحدة النقدية وقد تم وضع إطار السياسة النقدية الأوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الأدوات هي:

أ– عمليات السوق المفتوحة:

حيث تمثل الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الإتحاد الأوروبي ويمكن إجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات عكسية ومعاملات خالصة وإصدار شهادات ديون ومبادلات صرف أجنبي، وجمع ودائع لأجل الثابت ويستهلكها البنك المركزي الأوروبي غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة وهي[35]:

*- التمويل الأساسي (عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية):

وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير/ثابت) وتلعب دورا محوريا في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام المالي وإعطاء الاستشارات بشأن السياسة النقدية، وتقدم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي وتقوم بدور الإدارة الرئيسية لإدارة السيولة .

*- تمويل طويل الأجل:

وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت/متغير) ويوفر تمويلا طويل الأجل فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر ويوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل .

*- التعديل الطفيف:

يستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية ويستخدم للتحكم في التقلبات داخل السوق إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

*- عمليات هيكلية:

وتعد من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهو ذو تعداد وأجل استحقاق متغيران ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي .

ب– التسهيلات الدائمة [36]:

وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو، وتحقيق حالات نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، وتنقسم هذه التسهيلات إلي نوعين وهما: " تسهيل الائتمان " ويستطيع البنوك من خلاله الحصول على سيولة بصفة فورية، أما "تسهيل الإيداع " وتقوم البنوك من خلاله بإيداع فوائضها فيه بصورة فورية، وذلك لتصفية الأسواق في نهاية كل يوم من خلال تحديد نطاق ضيق لتذبذب أسعار الفائدة بينهم والتحكم في الحد الأدنى والأقصى للسيولة المطلوبة.

ج– الإحتياطات[37]:

تعتبر الاحتياطات من أهم أدوات السياسة النقدية في الإتحاد الأوروبي فهي تقوم بمهمتين أساسيتين: تستخدم كأسلوب للرقابة النقدية وأدارة أسواق النقد، فبالنسبة للأولي فهي تساعد على استقرار عرض الأموال ومدي قابليتها للاستجابة للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة، أما المهمة الثانية فهي تلك التي تتحكم في حجم طلب البنوك على

الاحتياطات والمحافظة على أسعار الفائدة في نطاقها الطبيعي، وبالنسبة لتحديد حجم الاحتياطات، فقد استقر الرأي على أن ذلك الحجم لا بد وأن يتناسب مع الدور

المخصص له، فإذا الاهتمام الأكبر يعطي لوظيفة الاحتياطي كأداة للرقابة النقدية فإن نسبة الاحتياطي لا بد وأن تكون مرتفعة، أما في حالة إدارته لأسواق النقد فإن نسبة منخفضة منه تكفي لتحقيق هذا الغرض .

**د– نظام المدفوعات الأوروبي الموحد (TARGET)[38]:**

وهو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك المركزية الأوروبية والذي بدأ العمل به عام 1999 ويعلو هذا النظام عبر الحدود عنصرا أساسيا من عناصر السياسة النقدية الأوروبية، حيث يعمل على خلق وتطوير نظام آمن ومستقر للمدفوعات في أوروبا الموحدة ويهدف هذا النظام إلى سرعة تنفيذ السياسة النقدية للبنوك المركزية الأوروبية من خلال ربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية بحيث يضمن استقرار سعر اليورو، وسعر الفائدة عليه، كما يهدف هذا النظام إلى إيجاد نظام كفء للمدفوعات بأوروبا من خلال سياسة مالية متكاملة وغير مركزية، حيث لا يمكن تحقيق وحدة نقدية وأوروبية بغير توافر نظام تسديد مصرفي على نطاق أوروبي متكامل، ويربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء من خلال شبكة واحدة، كما يقوم على محورين:

*- المحور الأول، هو النظام الوطني للتسوية الإجمالي، في كل دول الأعضاء.
*- والمحور الثاني، وهو الذي يربط بين الأنظمة الوطنية.

ويقوم التارجيت على أساس ربط أنظمة المدفوعات الوطنية في دول الإتحاد الخمسة عشر وتشارك كافة البنوك الموجودة في الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد النقدي في هذا النظام، وأيضا المؤسسات غير البنكية التي تحتفظ بحساب لدى البنك المركزي، واستخدام نطاق التارجيت إجباريا في كل العمليات النقدية التي تتم داخل دول الإتحاد النقدي الأوروبي.

**الخاتـمة:**

يحتلُّ النظام النقدي الاوروبي الآن مكانة هامة على الساحة الاقتصادية العالمية من خلال استخدامه كعملة في التجارة والمبدلات الدولية والاستثمارات

والاحتياطات الدولية، ذلك انه يرتكز على سياسات اقتصادية ومالية صارمة في ظل قرارات البنك المركزي الاوروبي والذي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية

والشفافية للمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي لمنطقة اليورو؛ واستمرارية هذا النظام تعتمد على المقومات الاقتصادية لدول الاتحاد وتبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تخصيص الموارد وعدالة توزيعها واستغلالها بافضل الطرق، والعمل على توثيق الروابط التجارية والمالية مع العالم الخارجي كضمان لنجاح وترأس النظام النقدي الاوروبي نظام النقد الدولي؛ بالرغم من ذلك يبقى هذا النظام مرهونا بالظروف الاقتصادية المحيطة به وخاصة المتعلقة بالنفط العالمي.

## قائمة الجداول

جدول رقم (1): الأوزان النسبية للعملات الداخلة في العملة الأوروبية

| م | العملة | الوزن النسبي للعملة في الإيكو | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | السنوات | 1979 | 1998 | 1991 | 1995 | 1998 |
| 1 | المارك الألماني | 33 | 30.36 | 3.36 | 33.3 | 31.7 |
| 2 | الفرنك الفرنسي | 19.8 | 19.32 | 19.32 | 20.49 | 20.49 |
| 3 | الجنيه الإستيرليني | 13.3 | 12.6 | 12.6 | 10.44 | 13 |
| 4 | الحلدر الهولندي | 10.5 | 9.49 | 9.49 | 10.44 | 9.9 |
| 5 | الفرنك البلجيكي | 9.6 | 8.09 | 7.78 | 8.57 | 7.5 |
| 6 | فرنك لكسمبورج | – | – | 0.31 | 0.34 | 0.34 |
| 7 | الليرة الإيطالية | 9.5 | 9.78 | 9.87 | 7.17 | 7.8 |
| 8 | البيزيتا الإسبانية | – | 5.15 | 5.15 | 4.24 | 4.1 |
| 9 | الكرون الدنماركي | 3.1 | 2.52 | 2.52 | 2.72 | 2.6 |
| 10 | الجنيه الإيرلندي | 1.2 | 1.12 | 1.11 | 1.04 | 1.1 |
| 11 | الأسكودا البرتغالية | – | 0.78 | 0.78 | 0.71 | 0.7 |
| 12 | الدراحمة اليونانية | – | 0.7 | 0.7 | 0.47 | 0.4 |

المصدر: عمر سليمان، «تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية ومستقبل اليورو كعملة

**دولية»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة 13، العدد 1،2، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1999، ص، 5.**

**الجدول رقم (2): تطور معايير التقارب الإقتصادي في دول الإتحاد الأوروبي حتى ماي 1998**

| البيان | معدل التضخم | عجز/فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | الدين العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي | معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل |
|---|---|---|---|---|
| النسب المرجعية | %2.7 | %3.0 | %60 | %7.7 |
| ألمانيا | %1.4 | %2.7 | %61.3 | %5.6 |
| فرنسا | %1.2 | %3 | %55 | %5.6 |
| إيطاليا | %1.8 | %2.7 | %121.6 | %6.7 |
| المملكة المتحدة | %1.8 | %1.9 | %63.4 | %7 |
| إسبانيا | %1.5 | %2.6 | %68.8 | %6.3 |
| هولندا | %1.6 | %1.4 | %72.1 | %5.8 |
| بلجيكا | %1.4 | %2.1 | %122.2 | %5.7 |
| السويد | %1.9 | %0.8 | %76.6 | %6.6 |
| النمسا | %1.1 | %2.6 | %66.1 | %6.6 |
| الدانمارك | %1.9 | %0.7 | %65.1 | %6.2 |
| فنلندا | %1.3 | %0.9 | %58.5 | %5.9 |
| البرتغال | %1.8 | %2.8 | %62.0 | %6.2 |
| اليونان | %5.2 | %4.0 | %108.7 | %9.5 |
| إيرلندا | %1.3 | %0.9 | %66.3 | %6.2 |
| لوكسمبورج | %1.4 | %1.7 | %5.4 | %5.6 |

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص، 465.

**جدول رقم ( 3 ): قيمة اليورو بالعملات الأوروبية في 1998/12/31**

| العملة | القيمة باليورو |
|---|---|
| الفرنك البلجيكي | 40.3399 |
| المارك الألماني | 1.95583 |
| الدراخمة اليونانية | 340.75 |
| البيزيتا الإسبانية | 166.386 |
| الفرنك الفرنسي | 6.55957 |
| الليرة الإيرلندية | 0.787564 |
| الليرة الإيطالية | 1936.27 |
| الفرنك اللوكسمبورغ | 40.3399 |
| الفلورنيز الهولندي | 2.20371 |
| الشيلينغ النمساوي | 13.7603 |
| الأسكودوس | 200.482 |
| المارك الفنلندي | 5.94573 |

**SOURCE: Banque Central Europeenne, 2006 , P26.**

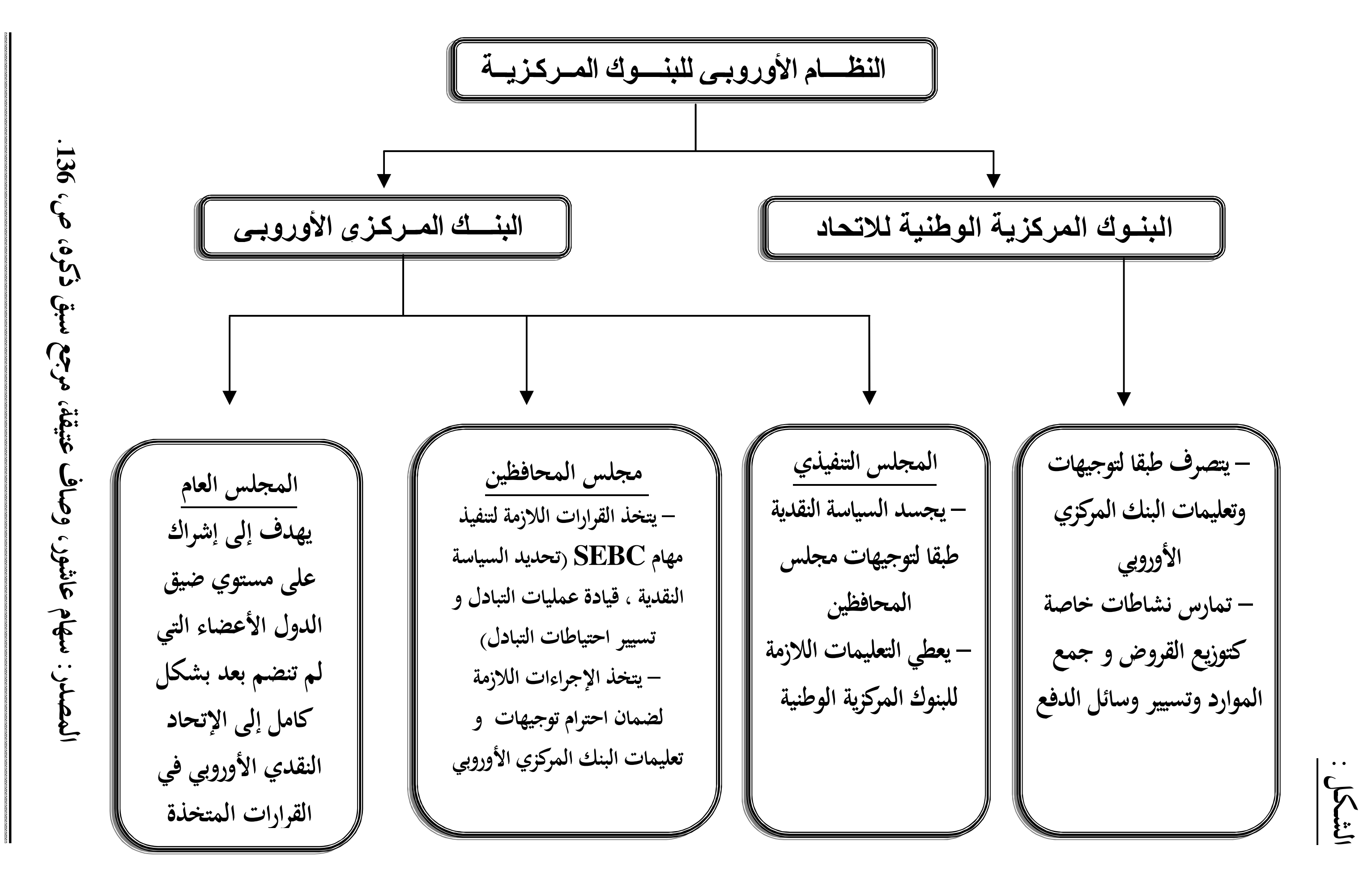
**جدول (4): نسبة مساهمة دول الأعضاء في رأس مال البنك المركزي الأوروبي**

| الدولة | نسبة المساهمة (%) |
|---|---|
| ألمانيا | 24.4096 |
| فرنسا | 16.8703 |
| إيطاليا | 14.9616 |
| بريطانيا | 14.7109 |
| إسبانيا | 8.8300 |

| | |
|---|---|
| هولندا | 4.2796 |
| بلجيكا | 2.8885 |
| السويد | 2.6580 |
| النمسا | 2.3663 |
| اليونان | 2.0585 |
| البرتغال | 1.925 |
| الدانمارك | 1.6573 |
| فنلندا | 1.3991 |
| إيرلندا | 0.8384 |
| لكسمبورغ | 0.1469 |

**المصدر: مغاوري شلبي، " بنك البنوك الأوروبي ....المسؤول الأول "، 2001/12/27.**

الشكل :




المصدر: سهام عاشور، وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص 136.

## الهوامش :

1- محمد محمود عبد الرحمان خليل ، " تحرير أسعار الصرف في مصر و أثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2002 ، ص،ص،5، 6.

2- عزت ملوك قناوي ، " الآثار الاقتصادية المتوقعة لليورو في ظل تحديات الدولار مع إشارة خاصة للدول العربية " ، مجلة مصر المعاصرة . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، العدد 425–426 ، السنة الثالثة و التسعون ، القاهرة ، جانفي /أفريل 2002 ، ص 29.

3- مجدي محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية – الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية . دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1998 ،ص 68.

4- عزت ملوك قناوي ، مرجع سابق، ص 13.

5- جون ولياسون واخرون، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت، 1981، ص،ص ، 373 ، 374.

6- مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق، ص، 69.

7 – إتفاقية سيمثونيان هو اجتماع بين محافظي البنوك المركزية لعشرة دول في معهد السيمثونيان بواشنطن و هي : و.م.أ ، كندا ، يابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، بلجيكا ، هولندا ، سويد ، إيطاليا.

8 – صفوت عبد السلام عوض الله ، " الوحدة النقدية الأوروبية و مدي تاثيرها على الاقتصاد المصري"، مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية . العدد الثاني ، السنة الرابعة و الأربعون ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، جويلية 2002 ، ص 383.

9 – عزت ملوك قناوي ، مرجع سابق ، ص 16.

10 – claude gnos, l'euro monnaie pour l'an 2000 . edition management , mai 1999 , p 19.

11- مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ،ص،ص،70 ، 71 .

12 – عزت ملوك قناوي ، مرجع سابق ، ص،ص، 18 ، 19.

13 – نفس المرجع ،ص،19 .

14 – مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ،ص، 75.

15- صلاح الدين السيسي ، الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة " اليورو" – السوق العربية المشتركة الواقع و الطموح ، عالم الكتاب ، الطبعة 1، القاهرة 2003،ص ، 18

16- مغاوري شلبي ، اليورو و الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم . مكتبة زهراء الشرق ، الطبعة1 ، القاهرة ، 2000 ، ص،ص، 11،12.

17 – سهام عاشور ، وصاف عتيقة ، " نظام النقد الأوروبي : الملامح الأساسية و الإشكاليات الاقتصادية"، الملتقي الدولي الأول حول : اليورو و اقتصاديات الدول العربية – فرص و تحديات –كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، 18–20 أفريل ، 2005 ، ص، 133.
18 –نفس المرجع، ص، 132.
19– مغاوري شلبي علي ، مرجع سابق ، ص،ص، 15 ، 16.
20 – صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سابق ، ص ص ، 398–400 .
21 – محمد محمود عبد الرحمان خليل ، مرجع سابق، ص،ص،26،27.
22 – نفس المرجع ص 28
23 – صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سابق ، ص،ص،425،426.
24 – .14/12/2004 ، " اليورو من الفكر إلى جيوب الأوروبيين " مغاوري شلبي , on line www. islam
25 – صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سابق ، ص 405.
26 – 27/12/2001 ، " بنك البنزك الأوروبي ....المسؤول الأول " مغاوري شلبي , on line www. islam
27 – المرجع الاخير.
28 –banque centrale europeene , la politique monetaire de BCE, 2004, p 11.
29–Ibid,p,12
30 – opcit ، بنك البنوك الأوروبية .....المسؤول الأول ، www,islam on line
31 – سهام عاشور ، عتيقة وصاف ، مرجع سابق ، ص 145.
32 – مفتاح صالح ،" الإتحاد الأوروبي و تأثيره الاقتصادي " ، ملتقي الدولي الأول حول : اليورو و اقتصاديات الدول العربية – فرص و تحديات – مرجع سابق ، ص 114.
33 – BCE. politique monetaire , Opcit , p 12.
34– مغاوري شلبي ، مرجع سبق ، ص ، 41.
35 – تشارلز أينوح ، بول هيلبرز ، " العمليات النقدية في الإتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي "، مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 35 ، العدد 2 ، صندوق النقد الدولي ، يونيو 1998 ، ص ص ، 35–37.
36 – نفس المرجع ، ص ، 37.
37 – صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سابق ، ص 419.
38 – نفس المرجع ، ص،ص، 419 ، 420.